الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله تعالى، وبين مقالة النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية

من خلال كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

جمعا ودراسة

أستاذ مشارك آمنة عامر علي البشري

جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين

المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني / aabeshry@uqu.edu.sa

ملخص البحث

جاءت هذه الدراسة في بيان الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله تعالى، والقرآن الكريم، وبين مقالة النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية، وذلك بجمع أوجه الشبه والفرق التي اعتنى بذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع واحد، ودراستها وشرحها، وذلك للوقوف على حقيقة قول الكلابية والأشاعرة، في كلام الله، وفي القرآن، وبيان أنها ليست من مقالة السلف من أوجه، بل هي أبعد ما تكون ذلك، وكذلك لبيان شدة فساد مقالتهم، وأنها من المقالات المخالفة لضرورة العقل والشرع، وللتنفير والتحذير منها، وذلك لما توجبه الشريعة من النصيحة للمسلمين ولكتابهم؛ إذ من يقول: إن كلام الله تعالى معنى قائم بالنفس، وهو حقيقة واحدة، ليس بحرف ولا صوت، ويقول: إن القرآن عبارة عن كلام الله، عبر به عما في نفسه، وأنه مخلوق، فقوله أشبه بمقالات أولئك المخالفين، وأبعد ما يكون من مقالة القرآن والسنة، وما أجمعت عليه الأمة، وهذا مما سيتضح من خلال البحث المعقود.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم العقيدة هو أصل العلوم الشرعية؛ وأساسها ورأسها، إذ متعلَّقه ذات الرب تعالى، وما يجب على العبد من توحيده جل وعلا، وإفراده في ألوهيته، وربوبيته، وفي أسمائه وصفاته، ومتعلقه الإيمان بسائر أركان الإيمان الستة، كالإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم والآخر، والإيمان بالقدر خيره، وشره.

فمن صح اعتقاده في هذه الأصول، صح اعتقاده في سائر أمور الشرع، وصحت أعماله، فالأحكام الشرعية العملية كالصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، وغيرها كلها مبنية على تلك الأصول، فلا تكون مقبولة عند الله تعالى، إلا إذا صح اعتقاد المرء في ربه تعالى، وآمن إيمانا صحيحا بما أوجب عليه الرب من الإيمان بسائر أركان الإيمان.

ومما يندرج تحت علم العقيدة علم الفرق، والمقالات، وقد اهتم أئمة السلف رحمهم الله تعالى بهذا الفن، وسار على طريقتهم أئمة الخلف الصالحين، فصنفت فيه المصنفات، وأفردت فيه الكتب، ومن تلكم المصنفات السنية: كتاب الرد على الزنادقة والجهمية لأحمد بن حنبل، وكتاب الرد على الجهمية لأبي سعيد الدارمي، وكتاب السنة لعبد الله بن أحمد، وكتاب السنة لأبي بكر الخلال، وكتاب الشريعة للآجري، وكتاب الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري، وغيرها كثير من كتب الأئمة سلفا وخلفا.

وقد تميزت طريقة السلف بإيراد مقالات الفرق، وإبطالها بالأدلة النقلية، والعقلية، وتمييز الصحيح المقبول من الفاسد المردود، فلم يكن همهم ولا مقصودهم إيراد مقالات الطوائف مجردة، بل اعتنوا بتتبع مقالاتهم، ونقلها، مع الرد والبيان والإبطال.

وقد تلقف هذا العلم طوائف من المخالفين، كالمعتزلة، والأشاعرة، ومن وافقهم، فاعتنوا بعلم المقالات والفرق، وصنفوا فيها المصنفات المفردة، ونقلوا فيها كل ما وجدوه من المقالات والأقوال، دون تمييز، ودون رد وبيان، إلا فيما ندر ونزر، ولا تخلو ردودهم من أصول فاسدة، كمن يرد بدعة ببدعة، وقد يجمعون الصحيح والفاسد في موضع واحد، ولا يميزون، إذ كان غرضهم مجرد الجمع.

والمقصود أن علم الفرق والمقالات من جملة علوم العقيدة، ومن أشهر الفرق المخالفة لطريقة السلف والأئمة: فرقة الكلابية والأشاعرة، والكلابية هم أصل الأشاعرة، وتكاد تكون مقالاتهم واحدة، لا اختلاف بينها، إلا في بعض الأبواب، وبعض المسائل، إلا أن الشهرة والظهور كان للأشعرية؛ حيث اعتنى أئمتهم بتقرير مذهب إمامهم أبي الحسن الأشعري، وحيث إن الانتساب إليه كان أظهر من الانتساب لابن كلاب، وقد عرفوا بجملة من المقالات المخالفة للقرآن والسنة والإجماع، من أشهرها وأظهرها: مقالتهم في كلام الله تعالى، ومقالتهم في القرآن الكريم.

وقد تميزوا بقولهم في كلام الله تعالى، وانفردوا بمقالة لم يقل بها أحد سواء من السلف، أو من المخالفين للسلف، فقالوا: إن كلام الله تعالى معنى واحد قائم بنفس بذات الرب تعالى، وهو ما يسمونه بالكلام النفسي، وهذا الكلام هو في ماهيته: حقيقة واحدة، وليس بحرف ولا صوت، وفرعوا على هذا القول فروعا فاسدة، كقولهم: إن القرآن منه ما هو من كلام الله، ومنه ما ليس من كلام الله، وغير ذلك مما تفرع عن قولهم[1].وقد اعتنى جماعة من أهل العلم قديما وحديثا ببيان الفروق العقدية بين قولهم في كلام الله تعالى، وبين سائر الأقوال، كقول السلف، وقول غيرهم من المخالفين، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية الخبير بمقالات الفرق على وجه العموم، وبمقالات الكلابية والأشاعرة على وجه الخصوص.

وبناء على ذلك ظهر لي أن أطرق هذا الباب، وأعقد مقارنة بين قول الكلابية والأشاعرة في كلام الله تعالى، وبين مقالة النصارى، ومقالة مشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية، وذلك بجمع –ما أمكن الوقوف عليه– من الفروق العقدية، التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وبيان أوجه الفرق والشبه، وأسميته بـ: **(الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله تعالى، وبين مقالة النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية، من خلال كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعا ودراسة)**

أهمية الموضوع:

مما لا شك فيه أن أهمية الموضوع تتبين من خلال ذات الموضوع، ومكانته من بين سائر المواضيع، ومن خلال متعلّقه، ومن خلال ثمرته ونتائجه، ومن خلال فائدته المرجوة المستفادة، وعليه فإن الأهمية ظاهرة من أوجه:

أحدها: من جهة ذات الموضوع، وذاته هو مسألة الكلام، والقرآن، وهاتان المسألتان من أعظم مسائل الدين، وقد وقع فيهما نزاع كبير بين السلف، والمخالفين، وذلك منذ ظهور الجهمية، حتى قيل: مسألة الكلام حيرت عقول الأنام(٢).

ثانيا: من جهة متعلّقه: ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أ–تعلق الموضوع بذات الرب تعالى، حيث إن كلام الله تعالى، وتكلمه بالقرآن، صفة من صفاته القائمة بذاته سبحانه وتعالى، والعلم بالله تعالى، وبصفاته أشرف العلوم على الإطلاق.

ب–تعلق الموضوع بفرقتين من أشهر فرق الأمة الإسلامية؛ وهما الكلابية أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، والأشاعرة أتباع أبي الحسن الأشعري، وهما كالفرقة الواحدة، ومعلوم انتشار مذهبهم في العالم الإسلامي، وفي غيره، واستمراره إلى الوقت المعاصر، وهذا عنصر مهم يزيد من أهمية البحث.

ج–تعلق الموضوع بمبحث جليل، ووجه دقيق من أوجه العلم، ألا هو الفروق، ومعلوم اعتناء أهل العلم بمباحث الفروق عموما، في أنواع من العلوم الشرعية، وتزداد أهميته إن كان تعلقه بعلم العقيدة على وجه الخصوص، ثم تعلقه بمسألة الكلام على الوجه الأخص.

هـ–تعلقه بإمام جهبذ، أجمعت الأمة على إمامته في الدين، وقد اعترف له بالإمامة المخالف والموافق، وقد عرف رحمه الله بإلمامه الواسع بمقالات الفرق والمقالات، وقوته في الطرح والعرض والمناقشة والرد وقد كان له اليد الطولى في بيان مقالات الكلابية والأشاعرة على وجه الخصوص، ومناقشتها وفق منهج سديد مطرد، معتمدا في ذلك على الأدلة النقلية والعقلية، وأقوال السلف والأئمة، فلا غرو أن يضفي ذلك على البحث أهمية كبيرة.

ثالثا: مزيد التعرف والوقوف على حقيقة قول الكلابية، والأشاعرة، في مسألة الكلام، والقرآن، ومدى قربه وبعده عن قول أولئك المخالفين، وكذا مدى قربه وبعده عن قول أهل السنة والجماعة، وبناء عليه: يعطى كل ذي حق حقه، فيقبل الحق ممن قال به، ولو كان بعيدا، ويرد على ممن قال به ولو كان قريبا.

الدراسات السابقة:

إنه بعد البحث في المظان، وسؤال أهل الاختصاص، لم أقف على من طرق هذا الموضوع بهذه الطريقة، وأفرده ببحث، أو دراسة، سواء كانت مختصرة، أو موسوعة، اللهم إلا بحثا موسوما بـ: "أوجه الشبه والفرق بين مقالة الأشعرية في كلام الله تعالى، وبين مقالة أهل السنة والجماعة، جمع ودراسة، من خلال كلام شيخ الإسلام ابن تيمية"(٣).

ولما وقفت عليه أدركت أهمية الكتابة في هذا الموضوع، وشجعني كثيرا على طرقه، والاستمرار في البحث فيه، وإفراده بالتأليف، وأدركت تماما أنه متمم له، يشد بعضهما بعضا، بينهما شبه من وجه، وفرق من أوجه، فلا يشكل أحدهما على الآخر ألبتة.

وأما عن الفرق بينهما فهو ظاهر جلي، من جهة تعلق بحثي بالفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة، ومقالة النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية، وأما البحث المحكم المنشور فهو متعلق بأوجه الفرق والشبه بين مقالة الأشاعرة، ومقالة أهل السنة والجماعة.

ومما وقفت عليه: ممن أشار إلى بعض الفروق العقدية: الشيخ عبد العزيز الراجحي حفظه الله؛ حيث ذكر بعض أوجه الشبه بين مقالة الأشاعرة، ومقالة النصارى، ومقالة الوليد بن المغيرة المشرك، الذي حكى الله مقالته في القرآن الكريم، فوقفت على ذلك من خلال دروس مسجلة ومفرغة في العقيدة(٤)، وهذا مما دفعني أكثر للكتابة في هذا الموضوع، إذ إنه أشار إليها إشارات يسيرة، ولم يفردها بالبحث، والظاهر أنه استفاد ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا دفعني أكثر لطرق هذا المبحث.

مشكلة البحث:

قد يتساءل القارئ الكريم، عن وجه المقارنة بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، وبين مقالة النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية؛ إذ هؤلاء القوم خارجون عن ملة الإسلام، وأقوالهم ليست من أقوال أهل الإسلام.

وأما الكلابية والأشاعرة فهم من فرق أمة الإسلام، ولا يظن بأقوالهم أن تصل إلى هذا الحد من المقارنة، كيف وهم يقولون عن أنفسهم – على وجه العموم– إنهم هم أهل السنة والجماعة، أو من أهل السنة والجماعة، ويقولون –على وجه الخصوص–: قال أهل السنة أو أهل الحق: كلام الله هو الكلام النفسي، ونحو ذلك من العبارات، وينسبون ذلك إلى الشرع، كما صرح بذلك غير واحد من أئمتهم، قديما وحديثا(٥).

قال ابن القيم رحمه الله –بعدما ذكر مذهبهم في كلام الله تعالى، والقرآن–: "والبلية العظمى نسبة ذلك إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنه جاء بهذا ودعا إليه الأمة، وأنهم أهل الحق، ومن عداهم أهل الباطل"(٦).

وعليه قد ترد بعض الأسئلة:

منها: ما وجه المقارنة بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية؟

ومنها: كيف يقارن بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله تعالى، وبين مقالة أولئك الخارجين من دائرة الإسلام، وهم يصرحون عن أنفسهم أنهم من أهل السنة، أو هم أهل السنة، ومقالتهم من مقالات أهل السنة؟!.

فهذان سؤالان من أهم الأسئلة الواردة هاهنا، وهما من مشكلة البحث، وعليه جاءت فكرة موضوع الفروق العقدية بين مقالتهم، ومقالات أولئك للجواب وإزالة الإشكال، عنها وعن غيرها مما قد يرد، وبيانا لحقائق المقالات.

منهج البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي الوصفي، حيث قمت بتتبع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، واستخراج الفروق العقدية التي ذكرها رحمه الله، مع الرجوع لمصادر الكلابية والأشاعرة المتوفرة، وكذلك الرجوع إلى المصادر التي اعتنت بنقل مقالة النصارى، ومقالة مشركي العرب، وكذا مقالة الفلاسفة، والحلولية، لتوثيق ما أمكنني توثيقه من النصوص التي ينقلها شيخ الإسلام عنهم.

وكذلك اجتهد في الرجوع إلى كتب أهل العلم المعتنين بمثل هذه المقالات، والمعتنين بمسألة الفروق العقدية لتعزيز كلام ابن تيمية رحمه الله، وتقويته.

خطة البحث: وفيها: المقدمة: وأهمية الموضوع، ومنهج البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، ثم الخاتمة، ويليها فهرس للموضوعات، والمصادر والمراجع.

التمهيد: التعريف بمفردات البحث.

المبحث الأول: الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة النصارى.

المبحث الثاني: الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة مشركي العرب.

المبحث الثالث: الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة الحلولية.

المبحث الرابع: الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة الفلاسفة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

التمهيد التعريف بمفردات الدراسة

يحسن قبل البدء بالدراسة التعريف بمفردات العنوان، مع بيان شيء من عقيدة الأشاعرة، والجهمية والمعتزلة، والكلابية، والسالمية، والكرامية في كلام الله تعالى، وفي القرآن الكريم

أولا: التعريف بالفروق العقدية:

الفروق العقدية مركب إضافي من كلمتين: الفروق، والعقيدة، فتعرف كل كلمة مفردة، ثم يعرف المصطلح تعريفا كاملا باعتباره مركبا.

أ–تعريف الفروق:

لغة: الفروق جمع: فرق، الفاء والراء والقاف أصل صحيح يدل على تَمْيِيز وتَزْيِيل بين شيئين، والفرق: تفريق بين الشيئين حتى ينفرق، وفرَقْت بين الشيئين أَفْرُق فرقا وفرقانا، وفرقت الشيء تفريقا وتفرقة، والفرق: موضع المفرق من الرأس، ويقال: الفريقة: فريقة الغنم، أن تنفرق منها قطعة، أو شاة، أو شاتان، أو ثلاث شياه، فتذهب عن جماعة الغنم تحت الليل(٧).

اصطلاحا: قيل الفروق: هي معرفة الفارق بين مسألتين متشابهتين، بحيث لا يسوى بينهما في الحكم(٨)، وقيل: العلم ببيان الفرق بين مسألتين فقهيتين متشابهتين صورة، مختلفتين حكما(٩).، وهذا تعريف مخصوص بالفروق الفقهية، لكن يمكن أن يستفاد منه التعريف العام للفروق: وأنها العلم ببيان الفرق بين مسألتين متشابهتين صورة، مختلفتين حكما.

ب-تعريف العقيدة: لغة: مشتقة من العَقْد؛ العين والقاف والدال أصل واحد يدل على شدٍّ وشدَّة وثوق، والعقد: نقيض الحَلِّ، يقال: عَقَدَه يَعْقِدُه عَقْدًا؛ إذا ربطه بقوة، ومنه الإحكام والإبرام والتوثيق، ومنه عقد اليمين، ويقال: عَقَدَ قَلْبه على الشيء: أي لَزِمَه، واعْتَقَدْتُ كذا: عَقَدْتُ عليه القلب والضمير، حتى قيل: العَقِيدَةُ ما يدين الإنسان به، وله عَقِيدَةٌ حسنة سالمة من الشكّ (١٠).

التعريف شرعًا: الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدها المرء(١١)، وتطلق العقيدة في الاصطلاح الخاص الإسلامي ويراد بها: الإيمان الجازم بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبكل ما جاء في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة من أصول الدين، وأمور الغيب، وأخباره(١٢).

وعليه يمكن القول بأن الفروق العقدية: هي العلم بالفارق -أو التمييز- بين مسألتين عقدتين أو أكثر، متشابهتين في الصورة واللفظ، مختلفتين في الحكم والحقيقة.

ثانيا: التعريف بمقالة الأشاعرة والكلابية في كلام الله تعالى:

اعتنى أهل الكلام بحصر مقالات الطوائف عموما في كلام الله تعالى، وفي القرآن الكريم، وأشهر المقالات: ١-مقالة الجهمية والمعتزلة، الذين قالوا: إن كلام الله مخلوق منفصل عن الرب تعالى، ٢- مقالة الكلابية والأشاعرة الذين قالوا: إن كلام الله صفة قائمة بذات الرب تعالى، وهو معنى واحد قائم بالنفس، ليس بحرف ولا صوت-وسيأتي بيان عقيدتهم أكثر-. ٣-مقالة الكرامية: كلام الله حروف وأصوات، قائمة بذات الرب تعالى، ويتكلم بمشيئته واختياريه، إلا تكلم بعد أن لم يكن متكلما. ٤-مقالة السالمية: كلام الله صفة قائمة بذات الرب تعالى، لم يزل ولا يزال، ولا يتعلق بمشيئته، وهو حروف وأصوات قديمة أزلية، مجتمعة في الأزل. ٥-مقالة الفلاسفة: كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعال، أو من غيره. ٦-مقالة الحلولية والاتحادية: كل كلام في الوجود، فهو كلام الله تعالى(١٣)، فهذا مختصر مقالات المخالفين، وبعضهم قد يفرقون بين مقالة الكلابية والأشاعرة، وبعضهم قد يذكر بعض مقالات أئمتهم على وجه التفصيل، فلهذا يختلف عدّ المقالات وحصرها أو إحصائها بين أهل العلم.

وأما مقالة السلف والأئمة، وأهل السنة؛ فقهم يعتقدون: أن كلام الله تعالى صفة قائمة بذات الرب تعالى، وهو صفة ذاتية فعلية؛ صفة ذاتية لقيامه بالرب تعالى، فليس منفصلا عن ذاته، وصفة فعلية: يتعلق بمشيئة الرب تعالى، فيتكلم متى شاء، بما شاء، كيفما شاء، سبحانه وتعالى، وهو حروف وأصوات، والقرآن، الكريم كلام الله تعالى، تكلم به سبحانه وتعالى بنفسه، وليس مخلوقا منفصلا عنه(١٤)، فهذا ما يمكن ذكره هاهنا، كالمقدمة، فاقتضى المقام الاختصار، لا التفصيل.

وأما عن مجمل عقيدة الكلابية والأشاعرة، وعقيدة سائر الطوائف محل البحث والدراسة، فهي على النحو الآتي:

أولا: عقيدة الكلابية والأشاعرة: يعتقد الكلابية والأشاعرة أن كلام الله تعالى معنى واحد قديم أزلي قائم بذات الرب جل وعلا، ويعبرون عنه بالكلام النفسي، وأنه ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم، ولا يتجزأ، ولا يتبعض، بل هو حقيقة واحدة، عين الأمر، وعين النهي وعين الخبر، وعين الاستخبار، الكل من واحد، وهو عين التوراة والإنجيل، والقرآن، والزبور، إذا عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان اسمه إنجيلا، والمعنى واحد.

والقرآن العربي الذي في المصاحف هو ألفاظ مخلوقة، وأصوات حادثة، وَهِيَ خَلْقٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، منفصلة عن الرب تعالى، ولم يتكلم الله بها، ولا سمعت من الله، وأما القرآن الذي هو اسم ذلك المعنى فهو غير مخلوق، والكلابية يقولون: القرآن حكاية عن كلام الله تعالى -الذي هو المعنى-، والأشاعرة يقولون: بل هي عبارة عن كلام الله تعالى(١٥).

فهذا مجمل معتقد الطائفتين، وبينهما فروق دقيقة، في مسائل متفرعة عن أصل قولهم، كالتفريق بين القول بالحكاية والعبارة –كما تقدم الإشارة إليه–، وحقيقة وحدة الكلام، وتعدده وانقسامه، وكأزلية الأمر، والنهي، والاستخبار، وغيرها من أنواع الكلام، ومسألة اللفظ والملفوظ، وغيرها مما ليس هذا موضعه، وأكثر تلك الفروق غير مؤثرة في أصل مقالاتهم(١٦).

ثالثا: التعريف بمجمل معتقد النصارى، ومشركي العرب، والفلاسفة، والحلولية في كلام الله تعالى:

١–**مجمل عقيدة النصارى في كلام الله تعالى:** يعتقد النصارى أن عيسى عليه السلام كلمة الله، وهو مخلوق، وهذه الكلمة تارة يجعلونها صفة لله تعالى، ويقولون: هي العلم، وتارة يجعلونها جوهرا قائما بنفسه، وهي المتحد بالمسيح(١٧).

ومن مشهور مقالتهم: قولهم بالتثليث: الإله، الابن، روح القدس: جوهر واحد، وإله واحد، ويعبرون عن هذه الثلاثة بالأقانيم –أي الأشخاص–، فجعلوه واحدا، وجعلوه ثلاثة في نفس الوقت، وهذا الجوهر الواحد الذي هو ثلاثة جواهر –ثلاثة أقانيم– إذا اتحد فإنما يكون كلمة وابنا، لا يكون أباً، ولا روح قدس(١٨).

٢–**مجمل عقيدة مشركي العرب في كلام الله تعالى:** للمشركين أقوال واعتقادات في كلام الله تعالى، وفي القرآن الكريم:

أ–منها: قولهم: إن كلام الله تعالى مخلوق، وأن القرآن قول البشر، وليس من كلام الله تعالى، وقد اشتهر بهذه القول: رجل يقال له: الوليد بن المغيرة؛ ولقب في القرآن بالوحيد، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر الآية: ١١]، وقد صرح بأن القرآن قول البشر؛ إلى قوله: ﴿ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر الآية: ١٨–٢٦].

وكان الوليد بن المغيرة من جنس متأخري الصابئة المشركين المبدلين، وكان من ذوي الرأي والقياس والتدبير من العرب، وهو معدود من حكمائهم وفلاسفتهم الذين لا يؤمنون بأن لله كلاما، أو يتكلم، ويقولون: إن الكلام الذي تقوله الأنبياء هو كلامهم وقولهم، وهؤلاء هم الذين يقولون عن القرآن الكريم: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [المدثر الآية: ١٨–٢٦]؛ فكان الوليد من جنسهم، ولهذا أخبر الله عنه بمثل حال المتفلسفة(١٩).

ب–ومنها: **مقالة المشركين الذين جعلوا القرآن عضين:** كما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر الآية: ٩١]؛ حيث ذكر جماعة من أهل التفسير: أن المشركين من قريش عضَّوا القرآن؛ فجعلوه أجزاء، فقال بعضهم: هو سحر، وقال بعضهم: شعر، وقال بعضهم: كهانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين، وقال بعضهم: مفترى، فذلك العِضُون(٢٠).

٣–**مجمل عقيدة الفلاسفة(٢١):** يعتقد الفلاسفة: أن كلام الله تعالى هو ما يفيض من العقل الفعال –هو العقل العاشر، كفلك القمر، أو هو جبريل–، أو من غيره من المعاني: إما إعلاما، أو طلبا، على النفوس الزكية، كنفوس الأنبياء الصافية القدسية، وذلك بحسب استعدادها، فيوجب لها تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته منه(٢٢).

٤–**مجمل عقيدة الحلولية:** يعتقد الحلولية: أن كل كلام في الوجود فهو كلام الله تعالى، وهذا بناء على أصل فاسد عندهم: وهو القول بوحدة الوجود، وأن وجود الخالق سبحانه وتعالى هو عين المخلوقات، لا تمايز بين الوجودين، وجعلوا صفة الخالق سبحانه وتعالى هو عين صفة المخلوق، وبناء عليه قالوا: إن كل كلام في الوجود هو عين كلام الله تعالى(٢٣)، وقال قائلهم:

ألا كل قول في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه(٢٤).

المبحث الأول الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة النصارى.

قبل البدء بذكر الفروق العقدية بين المقالتين يحسن ذكر وجه إيراد هذا المبحث، وسبب عقد هذه المقارنة، مع ذكر ما يتحقق به بيان الفروق العقدية من مقالة النصارى.

فيقال: أن الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم –كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية– كثيرا ما يدعون دعاوى على أهل السنة المثبتين للصفات، وذلك تنفيرا من مذهبهم الحق؛ فيزعمون كذبا وبهتانا: أن أهل الإثبات يضاهئون النصارى، وذلك من وجهين: أحدهما: لإثباتهم الصفات. والثاني: لقولهم إن كلام الله تعالى منزل، وهو في القلوب والمصاحف، وهذا الثاني: هو المقصود هاهنا: حيث يقول بعض الفرق المتأثرة بالجهمية، ومن فيهم تجهم لأهل السنة: إذا قلتم: إن كلام الله غير مخلوق, فهو نظير قول النصارى: إن المسيح كلمة الله، وهو

غير مخلوق، وتارة يقولون: إذا قلتم: إن كلام الله في الصدور والمصاحف، فقد قلتم بقول النصارى الذي يقولون: إن الكلمة حلت في المسيح وتدرعته، وهذا الوجه هو الذي يقوله من يزعم أن كلام الله ليس إلا معنى في النفس، ومن يزعم أن الله لم ينزل إلى الأرض كلاما له في الحقيقة(٢٥).

وأما مايتحقق به بيان الفروق العقدية من مقالة النصارى، كما ذكرها شيخ الإسلام؛ فهي على النحو الآتي:

أولا: تقدم ذكر شيء من عقيدة النصارى في الكلام، وأنهم يقولون: إن عيسى عليه السلام كلمة الله, وهذه الكلمة تارة يجعلونها صفة لله تعالى, ويقولون: هي العلم, وتارة يجعلونها جوهرا قائما بنفسه, وهي المتحد بالمسيح(٢٦).

ثانيا: وهو أنهم يقولون –كما تقدم أيضا–: الرب إله واحد، جوهر واحد، وهو مع ذلك ثلاثة أقانيم –وهم الأشخاص عندهم–، ثلاثة جواهر، فجعلوه واحدا، وجعلوه ثلاثة، وهذا الجوهر الواحد الذي هو ثلاثة جواهر، ثلاثة أقانيم، إذا اتحد فإنما يكون كلمة وابنا، لا يكون أباً، ولا روح قدس(٢٧).

ثالثا: يقولون في الاتحاد والتجسيد: إن جسد المسيح متدرع للاهوت، وهم متفقون على أن جسد المسيح لم يكن من اللاهوت، بل هو مخلوق، إلا أن منهم من يجعله لاهوتا حقيقة لاتحاده باللاهوت واختلاطه به، ومنهم من يقول: هو محل اللاهوت ووعاؤه(٢٨).

رابعا: وهم أنهم جعلوا هذا الناسوت –الذي ليس هو بإله قط، ولا هو الكلمة–: إلها وكلمة، وعظموه تعظيم الإله الذي هو كلمة الإله، وقالوا: إن هذا الجسد إنما عبد لكونه مظهر اللاهوت، وإن لم يكن هو إياه، ولكن صار هو إياه بطريق الاتحاد، وهم محله بطريق الحلول، فعُظِّم ذلك(٢٩).

خامسا: وهو أنه حكى بعض المتكلمين عنهم كالباقلاني وغيره نفي الصفات، وأنهم يقولون: إن الأقانيم التي هي الوجود، والحياة، والعلم، هي خواص، هي صفات نفسية للجوهر، ليست صفات زائدة على الذات، ويقولون: إن الكلمة هي العلم، ليس هي كلام الله، فإن كلامه صفة فعل، وهو مخلوق(٣٠)، فقولهم في هذا كقول نفاة الصفات من الجهمية(٣١).

فهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من عقيدة النصارى، وبعض مقالاتهم مما يتحقق به بيان الفروق العقدية، وعليه فإن الفروق العقدية بين المقالتين تظهر من خلال بيان أوجه الشبه والفرق بينهما، وذلك تحت مسألتين:

المسألة الأولى: أوجه الشبه:

أ– وجه الشبه بين المقالتين في تحريف مسمى الكلمة والكلام:

من مقالة الأشعرية المنفردة عن سائر المقالات أنهم قالوا: إن الكلمة أو الكلام ليس إلا مجرد المعنى، وأن ذلك المعنى ليس هو العلم ولا الإرادة، ولا هو من جنس ذلك، ولكن هو شيء واحد، وهو حقائق مختلفة.

ووجه الشبه أنهم ضاهوا النصارى في تحريف مسمى الكلمة والكلام؛ فإن المسيح سمي كلمة الله؛ لأن الله خلقه بكلمته ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [مريم الآية(٣٤–٣٥)] كما يسمى متعلق الصفات بأسمائها فيسمى المقدور قدرة، والمعلوم علما، وما يرحم به رحمة، والمأمور به أمرا، وهذا كثير، لكن هذه الكلمة تارة يجعلونها صفة لله، ويقولون هي العلم، وتارة يجعلونها جوهرا قائما بنفسه، وهي المتحد بالمسيح(٣٢).

ب– أوجه الشبه بين مقالة الكلابية والأشعرية في الكلام النفسي الواحد، وبين عقيدة التثليث عند النصارى، ويظهر ذلك من وجهين(٣٣):

أحدهما: الكلام عند الكلابية والأشاعرة –كما تقدم ذكره– هو معنى واحد قائم بذات الرب؛ لا ينقسم ولا يختلف، وهذا المعنى الواحد هو بعينه أمر ونهي وخبر(٣٤)، فجعلوا الواحد ثلاثة، وجعلوا الواحد الذي لا اختلاف فيه ثلاث حقائق مختلفة.

ووجه الشبه أن في هذا مضاهاة قوية لقول النصارى: الرب إله واحد، وهو مع ذلك ثلاثة جواهر، فجعلوه واحدا، وجعلوه ثلاثة.

بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر أن قولهم هذا أبعد من قول النصارى الذين يقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد(٣٥).

الثاني: وهو أن الأشاعرة قالوا: هذا الكلام الذي هو واحد وهو أمر ونهي وخبر، ينزل تارة فيكون أمرا؛ وتارة فيكون خبرا، وتارة فيكون نهيا؛ وإذا نزل فكان أمرا، لم يكن خبرا، وإذا نزل فكان خبرا لم يكن أمرا؛ فإنه إذا أنزله الله فكان آية الكرسي وهي خبر لم يكن آية الدين التي هي أمر.

ووجه الشبه كما ذكر ابن تيمية أن هذا لعله من أعظم المضاهاة لقول النصارى: إن الجوهر الواحد الذي هو ثلاثة جواهر ثلاثة أقانيم، إذا اتحد فإنما يكون كلمة وابنا، لا يكون أبا ولا روح قدس، فإن هؤلاء كما جعلوا الشيء الذي هو واحد يتحد ولا يتحد؛ ما يتحد من جهة كونه كلمة، ولا يتحد من جهة كونه وجودا، جعل أولئك الذي هو كلام واحد ينزل ولا ينزل، ينزل من جهة كونه أمرا، ولا ينزل من جهة كونه خبرا.

ج- وهو في بيان وجه الشبه بين المقالتين في القرآن الكريم، وعقيدة التدرع والتجسد[٣٦]:

ذكر ابن تيمة أن الأشاعرة في لفظ القرآن الذي هو حروف واشتماله على المعنى لهم مضاهاة قوية بالنصارى في جسد المسيح الذي هو متدرع للاهوت، ويظهر ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو أن الأشاعرة متفقون على أن حروف القرآن ليست من كلام الله بل هي مخلوقة: خلقها الله في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، ومن متأخريهم من يقول أحدثها جبريل عليه السلام، ومنهم من يقول: أحدثها محمد صلى لله عليه وسلم[٣٧].

يقول أبو المعالي الجويني: "فإن معنى قولهم -يعني الأشاعرة-: هذه العبارات كلام الله: أنها خلقه، ونحن لا ننكر أنها خلق الله، ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلما به، فقد أطبقنا على المعنى، وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته، والكلام الذي يقضي أهل الحق بقدمه: هو الكلام القائم بالنفس"[٣٨].

ووجه الشبه بينهم وبين مقالة النصارى أن النصارى متفقون على أن جسد المسيح لم يكن من اللاهوت بل هو مخلوق.

الثاني: وهو أن الأشاعرة يقولون: المعنى القديم لما أنزل بهذه الحروف المخلوقة، فمنهم من يسمي الحروف كلام الله حقيقة كما يسمي المعنى كلام الله حقيقة، ومنهم من يقول بل هي كلام الله مجازا[٣٩]، كما أن النصارى منهم من يجعل جسد المسيح لاهوتا حقيقة لاتحاده باللاهوت واختلاطه به، ومنهم من يقول: هو محل اللاهوت ووعاؤه.

الثالث: وهو مبني على الذي قبله؛ وذلك مضاهاتهم لهم من جهة التعظيم والإجلال؛ حيث إن الأشاعرة يقولون: هذه الحروف ليست من كلام الله، ولا يجوز أن يتكلم الله بها، ولكن خلقها وأظهر بها المعنى القديم ودل بها عليه، فاستحقت الإكرام والتحريم لذلك، حيث يدخل في حكمه بحيث لا يفصل بينهما، أو يفصل بأن يقال: هذا مظهر هذا ودليله، وجعلوا ما ليس هو كلام الله ولا تكلم الله به قط كلاما لله معظما تعظيم كلام الله.

والنصارى تقول: هذا الجسد إنما عبد لكونه مَظْهر اللاهوت، وإن لم يكن هو إياه، ولكن صار هو إياه بطريق الاتحاد، وهو محله بطريق الحلول، فعظم كذلك، فجعلت النصارى الناسوت الذي ليس هو بإله قط، ولا هو الكلمة إلها وكلمة، وعظموه تعظيم الإله الذي هو كلمة الله عندهم.

فهذا من أوجه الشبه، وما أعجبه!؛ يقول الشيخ عبد العزيز الراجحي حفظه الله: "فقول الأشاعرة: إن الكلام معنى قائم بالنفس، والحروف والأصوات مخلوقة، له شبه بقول النصارى الذين عبدوا المسيح، وقالوا: إن عيسى نفس كلمة الله، وقالوا: إن عيسى مكون من جزأين: جزء إلهي، وهو كلمة (كن)، وجزء من الناس، وهو عيسى، فاتحدا، وامتزجا، وصارا شيئا؛ يقال له: المسيح، ولهذا عبدوه من دون الله، ومذهب الأشاعرة في كلام الله فيه شبه بمذهب النصارى؛ لأن الأشاعرة يقولون: إن كلام الله معنى قائم بنفسه، لا يسمع إلا بواسطة الألفاظ، والحروف، فالنظم الموجود في المصاحف مخلوق، والمعنى القائم بنفس الرب غير مخلوق، ولا يمكن أن يفهم المعنى القائم بنفس الرب، إلا بواسطة النظم المخلوق، فإفهام المعنى القائم بنفس الرب، بواسطة المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارى في عيسى، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه"[٤٠].

د- وهي أن النصارى على ما حكى عنهم المتكلمون كالباقلاني أو غيره ينفون الصفات ويقولون: إن الأقانيم التي هي الوجود والحياة والعلم، هي خواص، وهي صفات نفسية للجوهر، ليست صفات زائدة على الذات، ويقولون: إن الكلمة هي العلم، ليست هي كلام الله، فإن كلامه صفة فعل، وهو مخلوق، فقولهم في هذا كقول نفاة الصفات من الجهمية، والمعتزلة وغيرهم.

والمقصود هنا أن تسميتهم للعلم كلمة دون الكلام الذي هو الكلام، ثم ذلك العلم ليس هو أمرا معقولا، كما تعقل الصفات القائمة بالموصوف، ضاهاهم في ذلك هؤلاء الذين يقولون: الكلام هو ذلك المعنى القائم بالنفس دون الكلام الذي هو الكلام، ثم ذلك المعنى ليس هو المعقول من معاني الكلام، فحرفوا اسم الكلام ومعناه، كما حرفت النصارى اسم الكلمة ومعناها[٤١].

فهذه تمام أوجه المضاهاة التي ذكرها ابن تيمية، وقد ذكر في آخرها أنه رأى بعد ذلك الناس قد نبهوا عليها؛ فقال: "وهذا الذي ذكرته

من مضاهاة هؤلاء النصارى من بعض الوجوه رأيت بعد ذلك الناس قد نبهوا على ذلك" (٤٢).

ونقل في ذلك نقلا مختصرا عن أبي الحسن ابن الزاغوني، وهذا مما يفيد أن ابن تيمية لم ينفرد بذكرها، وأنه وافق الذي ذكره ما ذكره غيره، وذلك قبل أن يطلع هو على ذلك (٤٣).

المسألة الثانية: أوجه الفرق: مما لاشك فيه أن قول النصارى باطل، وهو من أبطل الأقوال التي قيلت في كلام الله تعالى، فهو باطل على جميع الأقوال المخالفة.

وذلك أن النصارى جعلوا لله ولدا قديما أزليا سموه كلمة، وقالوا: إنه إله يخلق ويرزق، وإنه اتحد بالمسيح، فجعلوا المسيح الذي هو الكلمة عندهم إلها يخلق ويرزق.

وأما الأشاعرة وغيرهم ممن ضلوا في كلام الله تعالى، وفي القرآن، فلم يقولوا بذلك؛ إذ ليس في طوائف المسلمين المعروفة من يقول: إن كلام الله إله يخلق ويرزق(٤٤).

ويقول أيضا: "الناس لهم في كلام الله عز وجل عدة أقوال، وقول النصارى باطل على جميع الأقوال التي قالها الناس في كلام الله، فثبت بطلانه على كل تقدير"(٤٥)؛ ثم ذكر رحمه الله بطلان قول النصارى على قول الجهمية والسلف(٤٦)، فهذا على وجه العموم.

وأما على وجه الخصوص: فقال فيه رحمه الله: "وأيضا فعلى قول هؤلاء –يعني النصارى–، وعلى قول من يجعل كلامه: إما معنى واحدا، وإما خمسة معاني، وإما حروف وأصوات هي شيء واحد، فكلهم يقولون: إن الكلام صفة قائمة بالموصوف، لا يتصور أن يكون جوهرا قائما بنفسه، ولا يتصور أن يكون خالقا، ولا للكلام مشيئة، ولا هو جوهر آخر، غير جوهر المتكلم، ولا يتحد بغير المتكلم، بل جمهورهم يقولون: إنه لا يحل أيضا بغير المتكلم، ومن قال بالحلول منهم(٤٧) فلا يقول: إن الحال جوهر، ولا إله خالق، فتبين أن ما قاله النصارى باطل على جميع الأقوال التي قالها الناس في كلام الله، مع أن أكثر هذه الأقوال خطأ"(٤٨).

المبحث الثاني الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة مشركي العرب.

ذكر شيخ الإسلام في مواضع من كتبه فروقا عقدية، بذكر أوجه الشبه والفرق، بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، وفي القرآن الكريم، وبين بعض مقالات المشركين في القرآن الكريم، وذلك قصد التنفير من مقالتهم، والتحذير من أن يعتقدها المسلمون، وهذا من النصيحة لدين الله تعالى، ولكتابه، وللمسلمين.

وقد تقدم ذكر مجمل مقالتهم، وأن منها: **مقالة الوحيد:** وهو الوليد بن المغيرة؛ الذي صرح بخلق القرآن الكريم، وقال: إن هذا القرآن قول البشر؛ كما في قوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر الآية: ٢٥]

ومنها: مقالة المشركين الذين جعلوا القرآن عضين، كما حكى الله ذلك عنهم، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر الآية: ٩١].

فإذا تقرر ذلك فإن الفروق العقدية بذكر أوجه الشبه والفرق تظهر من خلال مسألتين:

المسألة الأولى: أوجه الشبه: تظهر من ثلاثة أوجه:

أحدهما: من عقيدة الكلابية والأشعرية أن القرآن اللفظي العربي مخلوق، وأنه ليس من كلام الله، وأما المعنى فإنهم لا يقولون بخلقه، وذلك بناء على قولهم: إن الحروف ليست من كلام الله، بل كلام الله ليس إلا مجرد المعنى، فلهذا كانوا موافقين للوحيد في بعض قوله لا في كله، وهو قولهم: إن نصف القرآن ليس قول الله، بل هو قول البشر(٤٩).

قال ابن تيمية: "وقد توعد الله تعالى من قال﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر الآية ٢٥]؛ فمن قال: إن هذا القرآن قول البشر فقد كفر، وقال بقول الوحيد الذي أوعده الله سقر، ومن قال: إن شيئا منه قول البشر فقد قال ببعض قوله"(٥٠).

وقال الشيخ عبد العزيز الراجحي: "كما أن قول الأشاعرة: إن القرآن الموجود عبارة عبر به محمد صلى الله عليه وسلم، له شبه بقول الوليد بن المغيرة حينما قال عن القرآن: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر الآية ٢٥]؛ فمن قال: إن محمدا صلى الله عليه وسلم عبر بهذا القرآن، فله نصيب من الوعيد الذي توعد الله به الوليد بن المغيرة"(٥١).

الثاني: وهو أن طوائف من الكلابية والأشاعرة صرحوا بأن القرآن الكريم: إنما أحدثه محمد صلى الله عليه وسلم، ومنهم من يقول:

إنما أحدثه جبريل عليه السلام، وهذه المقالة –كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية– لم تكن معروفة عند متقدمي الأشعرية، وإنما كان المشهور عنهم قولهم: إن القرآن العربي اللفظي مخلوق، وهو مخلوق إما في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، فزادوا على مقالتهم شيوخهم ما هو أفسد وأقبح وأشر منها[٥٢].

وممن صرح بأن القرآن إحداث محمد صلى الله عليه وسلم: العز بن عبد السلام، كما نقل ذلك عنه ابن تيمية بقوله: "واحتج طائفة من الكلابية كأبي محمد الدمشقي، وغيره على أن القرآن إحداث محمد صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة, الآية (٤٠)]، قال: إنما أضافه إليه؛ لأنه هو الذي أحدثه وألفه"[٥٣].

يقول العز بن عبد السلام(ت٦٦٠هـ): "قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ٣٩ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة الآية: ٣٨–٤٠]، وقول الرسول صفة للرسول، ووصف الحادث حادث، يدل على الكلام القديم"[٥٤].

وأما القول الآخر؛ فقد صرح به أبو بكر الباقلاني(ت٤٠٣هـ) كما في كتابه: "الإنصاف"؛ حيث قال –بعدما ذكر آيات التكوير–: "وهذا إخبار من الله تعالى بأن النظم العربي الذي هو قراءة كلام الله هو قول جبريل، لا قول شاعر، ولا قول كاهن"[٥٥].

الثالث: تقدم أن المشركين قد جعلوا القرآن عضين، فقال بعضهم: هو سحر، وقال بعضهم: هو شعر، وبعضهم قال: هو كهانة، وهكذا، فعضوا القرآن أجزاء.

ومن مقالة الكلابية والأشعرية –كما تقدم– في القرآن العربي: أنه مخلوق، فمنهم من قال خلقه في الهواء، ومنهم من قال: خلقه في اللوح المحفوظ، ومنهم من قال: أحدثه جبريل عليه السلام، ومنهم من قال: إنما أحدثه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم[٥٦]، فجعلوا القرآن عضين، ووقعوا في مشابهة المشركين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكذلك من قال: إنه معنى واحد، وأن القرآن العربي لم يتكلم الله به، بل هو مخلوق خلقه الله في الهواء، أو أحدثه جبريل، أو محمد، فهذا أولى بأن يكون داخلا فيمن عضه القرآن، ورماه بالإفك، وجعل القرآن العربي كلام مخلوق: إما بشر، وإما ملك وإما غيرهما"[٥٧].

المسألة الثانية: أوجه الفرق: من خلال ما وقفت عليه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن خلال حقيقة مقالة الكلابية والأشاعرة يظهر أن بين المقالتين بعض الفروق، وهي:

أولا: أن الوحيد وغيره من المشركين قد كفروا بالقرآن كله ظاهرا وباطنا، وأما هؤلاء فهم يؤمنون به ظاهرا وباطنا، لكن للشبهة التي تسلموها من الجهمية، وللأصول الفاسدة لتي بنوا عليها مذهبهم في كلام الله تعالى: قالوا ببعض مقالة المشركين.

ثانيا: أن هؤلاء الكلابية والأشاعرة يقولون في معنى القرآن إنه غير مخلوق؛ بناء على أن الكلام النفسي هو كلام الله، وهو معنى قائم بذاته سبحانه وتعالى، فليس هو قول البشر، وأما اللفظي فهو مخلوق عندهم، وهو قول بشر، أو الملك، على قول طائفة منهم، وأما الوحيد فهو يقول بأن القرآن قول البشر لفظا ومعنا.

قال ابن تيمية: "فإن قال قائل: فالوحيد جعل الجميع قول البشر، ونحن نقول: الكلام العربي قول البشر، وأما معناه فهو كلام الله. فيقال لهم: هذا نصف قول الوحيد"[٥٨].

المبحث الثالث الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة الفلاسفة

من خلال ما تقدم من ذكر مجمل عقيدة الفلاسفة في كلام الله تعالى، وأنه ما يفيض من العقل الفعال، أو غيره، من المعاني على النفوس الصافية، كنفوس الأنبياء، اعتنى شيخ الإسلام بذكر بعض الفروق العقدية بين قولهم وقول الكلابية والأشاعرة، وذلك لوجود بعض المشابهة من بعض الأوجه، ويظهر ذلك تحت مسألتين:

المسألة الأولى: أوجه المشابهة: وتظهر من أربعة أوجه:

أحدها: بناء على قول الفلاسفة المتقدم، قالوا في تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام: إن الله تعالى لما كلم موسى عليه السلام: إنما كلمه من سماء عقله، بكلام حدث في نفسه، لم يسمعه من خارج، وإن الصوت الذي سمعه كان في نفسه، أو أنه سمع المعنى فائضا من العقل الفعال[٥٩].

وأما الكلابية والأشاعرة فمن مقالتهم المعلومة: أن كلام الله تعالى معنى قائم بالنفس، وأن الله تعالى لما كلم موسى لم يكلمه بحرف

وصوت، بل أفهمه معنى أراده، أو أوحى إليه معنى مجردا عن صوت، فخلق في نفسه لطيفة أدرك بها الكلام القائم بالذات، فجعلوا تكليم الله لموسى عليه السلام من جنس الإلهام الذي يلهمه غيره، أو من جنس الوحي العام(٦٠).

وعليه فإن قولهم هذا قريب من قول الفلاسفة وهو أن كلام الله تعالى هو ما يفيض على نفوس الأنبياء، وأنه كلم موسى عليه السلام من سماء عقله(٦١)، بل قد زعم من زعم من أئمة الأشاعرة –الذين تأثروا بكلام الفلاسفة– أن الواحد من غير الأنبياء يسمع كلام الله، كما سمعه موسى بن عمران عليه السلام، فمن حصل له إلهام في قلبه جعلوه قد كلمه الله كما كلم موسى بن عمران عليه السلام، وهذا من جنس الإلحاد الذي قال به هؤلاء الفلاسفة ومن وافقهم(٦٢).

الثاني: من الأصول الفاسدة عند الفلاسفة أن المعدن الذي يأخذ منه النبي ﷺ هو العقل الفعال، وبناء عليه فضَّل ملاحدة الفلاسفة الفيلسوف الكبير على النبي ﷺ، وعليه انبنى قول ملاحدة المتصوفة: إن خاتم الأولياء يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى النبي ﷺ(٦٣).

وأما الكلابية والأشعرية فإنه قد تقدم عندهم أن القرآن الكريم ليس هو كلام الله، بل خلق ليدل على ذلك المعنى: ثم إما أن يكون خلق في بعض الأجسام: الهواء، أو غيره، أو ألهمه جبريل فعبر عنه بالقرآن العربي، أو ألهمه محمدا فعبر عنه بالقرآن العربي، أو يكون جبريل أخذه من اللوح المحفوظ أو غيره(٦٤).

وعليه فإن بين القولين مشابهة ظاهرة؛ يوضحه قول ابن تيمية: "وهؤلاء الملاحدة من المتصوفة سلكوا مسلك ملاحدة الفلاسفة في تفضيل الفيلسوف الكبير على النبي، ولهذا قال ابن عربي: إن خاتم الأولياء يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى النبي(٦٥)، وهذا قول من يقول من الكلابية: إن جبريل أخذ القرآن عن الله إلهاما وعبر عنه بعبارته، وهذا قول يخالف الكتاب والسنة والإجماع، كما بسط الكلام عليه في غير موضع، وقد يقال: إن هذا مبني على أصل ملاحدة الفلاسفة؛ وذلك أن المعدن الذي يأخذ منه النبي عندهم هو العقل الفعال، والقوة العقلية التي يسمونها القوة القدسية، ثم إن النفس تخيل ما يعقله الإنسان كما يتخيله النائم في منامه، فيرى في نفسه صورا نورانية، ويسمع أصواتا هي في نفسه، لا في الخارج"(٦٦).

الثالث: وهو أنه قد تقدم أن من مقالة متأخري الأشعرية في القرآن الكريم: أن جبريل أحدثه، ومنهم من يقول: إن محمدا صلى الله عليه وسلم هو المحدث له، وهذه المقالة لم تكن معروفة عند متقدميهم، وأما الفلاسفة فقالوا: إن القرآن الكريم فيض فاض على نفس النبي من العقل الفعال، وهو جبريل عندهم، فأضافوا القرآن إلى قول جبريل.

قال ابن تيمية: "فمن قال: إن القرآن قول البشر فقد كفر، وكذلك من قال: إنه قول ملك، وإنما يقول إنه قول جبريل أحد رجلين: إما رجل من الملاحدة والفلاسفة الذين يقولون: إنه فيض فاض على نفس النبي، من العقل الفعال، ويقولون: إنه جبريل...أو رجل ينتسب إلى مذهب الأشعري، ويظن أن هذا قول الأشعري؛ بناء على أن الكلام العربي لم يتكلم الله به عنده، وإنما كلامه معنى واحد قائم بذات الرب...وهذا القول وإن كان قول ابن كلاب، والقلانسي، والأشعري ونحوهم، فلم يقولوا: إن الكلام العربي كلام جبريل"(٦٧).

بل ذكر ابن تيمية أن هؤلاء زادوا على قول الفلاسفة؛ فقال رحمه الله: "فاحتج من احتج منكم على أن القرآن المنزل محدث، ولكن زاد على الفلاسفة بأن المحدث له جبريل أو محمد"(٦٨).

الرابع: من مقالة الكلابية والأشعرية في كلام الله تعالى –كما تقدم– أنه معنى واحد قديم؛ فالأمر والنهي والخبر وغيرها من أنواع الكلام هي صفات للكلام لا أنواعا له؛ فجعلوا الواحد بالنوع واحدا بالعين، فلم يفرقوا بينهما، وقد لزم على مقالتهم هذه القول باتحاد الصفات كلها، وقد اعترف أئمة الأشاعرة بصحة اللازم وقوته(٦٩).

وأما الفلاسفة فمن مقالتهم المشهورة في الصفات: أن الصفة عين الصفة الأخرى، والصفة عين الموصوف؛ فالعلم نفس عين العالم، والقدرة نفس عين القادر، والعلم والعالم شيء واحد، والمريد والإرادة شيء واحد، فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، وجعلوا الصفات هي الموصوف، وهذا بناء على مذهبهم في نفي الصفات، وأن الرب تعالى لا صفة له، بل هو وجود مطلق(٧٠).

ووجه الشبه أنهم جعلوا الحقائق المتنوعة شيئا واحدا(٧١)، وهؤلاء الفلاسفة كانوا أوغل في الاتحاد والإلحاد من أولئك الكلابية والأشاعرة الذين قالوا: معاني الكلام شيء واحد، لكنهم –كما تقدم– ألزموا قولهم للكلابية وللأشاعرة؛ فقالوا: إذا جاز أن تكون معاني متعددة شيئا واحدا، جاز أن يكون العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، فاعترف حذاق أولئك بأن هذا الإلزام لا جواب عنه(٧٢).

المسألة الثانية: أوجه الفرق: وأما وجه الفرق بين المقالتين فقد ذكر ابن تيمية أن الكلابية والأشعرية يفارقون الفلاسفة في إثباتهم

للمعنى القديم القائم بالذات، الذي هو متكلم به[٧٣]؛ إذ إن الفلاسفة لا تؤمن بأن الله تعالى يتكلم أو له كلام أصلا، سواء كان الكلام قائما بذاته، أو مخلوقا وحادثا في غيره؛ وذلك بناء على نفي الصفات من أصلها[٧٤].

قال ابن تيمية: "لكن هؤلاء –يعني الكلابية والأشاعرة– يثبتون أن لله كلاما هو معنى قائم بنفسه هو متكلم به، وبهذا صاروا خيرا مما لا يثبت له كلاما إلا ما أوحى في نفس النبي من المعنى، أو ما سمعه من الصوت المحدث، ولكن لفرط ردهم على هؤلاء زعموا: أنه لا يكون كلاما لله بحال إلا ما قام به، فإنه لا يقوم به إلا المعنى، فأنكروا أن تكون الحروف كلام الله، وأن يكون القرآن العربي كلام الله"[٧٥].

المبحث الرابع الفروق العقدية بين مقالة الكلابية والأشاعرة في كلام الله، ومقالة الحلولية

إن مقالة الحلولية في كلام الله تعالى –كما تقدم– مبنية على أصل قولهم الباطل: أن وجود الخالق سبحانه وتعالى هو عين المخلوقات، فلا تمايز بين الوجودين.

وقد ذكر ابن تيمية وجها من المشابهة بين مقالة الكلابية والأشعرية وأصل قول هؤلاء الاتحادية الحلولية في اتحاد الحقائق الثابتة، وعدم تمايزها وافتراقها؛ ويظهر ذلك من خلال الآتي:

تقدم أن مقالة الأشعرية أن كلام الله معنى واحد فالأمر والنهي والخبر وغيرها من أنواع الكلام هي صفات للكلام لا أنواعا له؛ فجعلوا الواحد بالنوع واحدا بالعين، فلم يفرقوا بينهما، وقد لزم على مقالتهم هذه القول باتحاد الصفات كلها، وقد اعترف أئمة الأشاعرة بصحة اللازم وقوته، وأنهم لا جواب لهم عليه، وعليه لزمهم رفعها بالكلية، وجعلها نفس الذات[٧٦].

وهذا القول كما ذكر ابن تيمية يعود إلى قول القائلين بأن الوجود واحد، ولا يميزون بين الواحد بالعين، والواحد بالنوع؛ وذلك لأنه من جوز على الحقائق المتنوعة أن تكون شيئا واحدا، فلا فرق بين هذا وهذا، وذلك من جنس من يقول: إن العالم هو العلم، والعلم هو القدرة، ولهذا كان منتهى هؤلاء النفاة إلى أن يجعلوا الوجود الذي هو نوع واحد: واحدا بالعين، فيجعلون وجود الخالق هو عين وجود المخلوقات، ووجود زيد هو عين وجود عمرو، ووجود الجنة هو عين وجود النار، ووجود الماء هو عين وجود النار[٧٧].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فمن جعل الأمر والنهي والخبر صفات للكلام، لا أنواعا له فقد خالف ضرورة العقل، وهؤلاء في هذا بمنزلة من زعم أن الوجود واحد؛ إذ لم يفرق بين الواحد بالنوع والواحد بالعين؛ فإن انقسام الموجود إلى القديم والمحدث، والواجب والممكن، والخالق والمخلوق، والقائم بنفسه والقائم بغيره، كانقسام الكلام إلى الأمر والخبر، أو إلى الإنشاء والإخبار، أو إلى الأمر والنهي والخبر، فمن قال: الكلام معنى واحد هو الأمر والخبر فهو كمن قال: الوجود واحد: هو الخالق والمخلوق، أو الواجب والممكن، وكما أن حقيقة هذا تؤول إلى تعطيل الخالق، فحقيقة هذا تؤول إلى تعطيل كلامه وتكليمه، وهذا حقيقة قول فرعون الذي أنكر الخالق وتكليمه لموسى"[٧٨].

وأما عن أوجه الفرق: فلم أقف في حدود جهدي القاصر على الفرق بين المقالتين، لكن يمكن أن يفرق بين المقالتين، كما تقدم التفريق بين مقالتهم ومقالة النصارى، والمشركين، وهو أن الكلابية والأشعرية يثبتون في الظاهر كلاما قائما بذات الرب تعالى؛ وتميز في الظاهر بين الصفات والذات، فلا يقولون إن الصفات هي عين الذات، وأنهما حقيقة واحدة، وإن كانت مقالتهم لازمة لذلك، لكن لازم القول ليس بلازم؛ إلا إذا التزمه، والله أعلم.

الخاتمة

أختم هذه الدراسة أولا بحمد الله تعالى وتوفيقه، على الإعانة في إتمام هذا البحث، وأشكره وأثني عليه الخير كله، فلولاه ما كتبت حرفا، ولا سطرت خطا، فهو أهل الحمد والثناء، ثم أما بعد:

فإنه بعد جمع الفروق العقدية وذلك ببيان أوجه المشابهة والمفارقة بين قول الكلابية، والأشاعرة، في كلام الله تعالى، وبين مقالات النصارى، والمشركين، والفلاسفة، والحلولية، من خلال كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، ظهرت لي جملة من النتائج، والتوصيات، أذكر بعضها وأهمها على النحو الآتي:

١–ظهور وجه المشابهة بين مقالة الكلابية، والأشاعرة، وبين مقالات النصارى في كلام الله، وفي التثليث، وفي التدرع والتجسيد، من حيث تحريف مفهوم الكلام والكلمة، ومن حيث قولهم: بأن الأمر والنهي والخبر حقيقة واحدة، كقول النصارى: إن الإله وروح القدس والابن واحد، وكذلك قول الكلابية والأشاعرة: إن حروف القرآن ليست من كلام الله، كما أن النصارى يقولون: إن جسد المسيح لم يكن من اللاهوت، وغير ذلك، مع افتراقهم عنهم من أوجه ذكرت في صلب البحث.

٢-ظهور وجه المشابهة بين مقالة الكلابية، والأشاعرة، وبين مقالة مشركي العرب، حيث إن القول بأن القرآن الذي في المصاحف مخلوق، له شبه قوي بقول الوليد بن المغيرة: إن القرآن قول البشر، مع افتراقهم عنه بالقول إن المعنى النفسي القائم بذات الرب ليس بمخلوق.

٣- ظهور وجه المشابهة بين مقالة الكلابية، والأشاعرة، وقول الفلاسفة، حيث إن القول بأن كلام الله معنى قائم بالنفس، وأن موسى عليه السلام لم يسمع كلام الله، بل أفهم معنى أراده، وأوحى إليه معنى بدون حرف ولا صوت، أشبه بقول الفلاسفة الذين قالوا: إن كلام الله فيض يفيض على النفوس، وأن موسى عليه السلام لم يسمع كلام ربه، وإنما كلمه من سماء عقله، وسمع صوتا داخل نفسه، وليس خارجا عنه، مع افتراقهم عنهم بإثبات المعنى، وقيامه بالرب تعالى.

٤- ظهور وجه المشابهة بين مقالة الكلابية، والأشاعرة، وقول الحلولية؛ من حيث القول باتحاد الحقائق الثابتة، وعدم تمايزها وافتراقها؛ فمن كان من قوله: إن كلام الله معنى واحد, فالأمر والنهي والخبر وغيرها من أنواع الكلام هي صفات للكلام لا أنواعا له؛ فجعلوا الواحد بالنوع واحدا بالعين، فلم يفرقوا بينهما، فهو كقول الحلولية والاتحادية الذين يقولون: إن الوجود واحد، وحقيقة واحدة، لا تمايز بين الموجودات، وأن كل كلام في الوجود فهو كلام الله الرب تعالى، هذا مع افتراقهم عنهم بإثبات معنى قائم بنفس الرب تعالى.

وبعد بيان أوجه الشبه والمضاهاة بين مقالة الأشعرية وبين مقالة النصارى وعقيدتهم في التثليث, وبينها وبين مقالة الفلاسفة, والاتحادية الحلولية, فإن مقالة الأشعرية من أفسد المقالات المخالفة لضرورة العقل والشرع, وأنه يلزم عليها تعطيل الكلام.

وبهذا يظهر ظهورا جليا أن ما يزعمه الكلابية والأشاعرة أنهم أهل الحق، وأن قولهم هو قول أهل الحق، وقول أهل السنة والجماعة، غير صحيح ألبتة، بل قولهم مخالف لصريح القرآن والسنة والجماعة، ومخالف للإجماع، بل إن قولهم مما انفردوا به عن سائر فرق الأمة، وتميزوا به، فلم يوفقوا للحق فيه.

وأما عن التوصيات: فإنني أنصح بالاعتناء بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وقراءة كتبه، ومطالعتها، واستخراج ما يمكن استخراجه من الفروق العقدية التي اعتنى بذكرها في سائر مسائل العقيدة، فهي كثيرة، ومفيدة، وإفرادها بالبحث والدارسة، لتعم الفائدة.

فهرس المصادر والمراجع

الاستقامة لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني(ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم (أشرف على طباعته ونشره دار الثقافة والنشر بجماعة الإمام محمد بن سعود, ط:١٤١١هـ).

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني(ت٤٠٣هـ) تحقيق محمد زاهد الكوثري(المكتبة الأزهرية للتراث, ط:٢, ١٤٢١هـ).

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني(ت٤٧٨هـ) حققه وعلق عليه محمد يوسف موسى, وعلي عبد المنعم عبد الحميد(مكتبة الخانجي, ط: ١٣٦٩هـ).

إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي(ت٥٠٥هـ)(دار الشعب).

الأربعين في أصول الدين لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت٦٠٦هـ) تحقيق أحمد حجازي السقا(مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة, ط:١, ١٤٠٦هـ).

أبكار الأفكار في أصول الدين لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي(ت٦٣١هـ) تحقيق أحمد محمد العهدي(مكتبة دار الكتب والوثائق القومية, ط:٢, ١٤٢٤هـ).

أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي(ت٤٢٨هـ) حققه أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية, ط:١, ١٤٢٣هـ).

بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة الباطنية أهل الإلحاد القائلين بالحلول والاتحاد لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني(ت٧٢٨هـ) تحقيق ودراسة موسى بن سليمان الدويش (مكتبة العلوم والحكم, ط:٣, ١٤٢٣هـ).

البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي(ت٧٩٤هـ) قام بتحريره عبد القادر عبد الله العاني, وراجعه عمر سليمان الأشقر (دار الصفوة للطباعة, ط:٢, ١٤١٣هـ).

تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم بن محمد البيجوري(ت١٢٧٧هـ) ضبطه وصححه عبد الله محمد الخليلي(دار الكتب العلمية, ط:٢, ١٤٢٤هـ).

تخجيل من حرف التوراة والإنجيل, للقاضي أبي البقاء صالح بن الحسين الجعفري الهاشمي(ت٦٦٨هـ), دراسة وتحقيق د. محمود عبد الرحمن قدح, (نشر وتوزيع مكتبة العبيكان, ط:١, ١٤١٩هـ).

تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـ) تحقيق سامي بن محمد السلامة (دار الكتب العلمية, ط:١, ١٤١٩هـ).

التسعينية لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان(مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, ط:١, ١٤٢٠هـ).

تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)(الدار المصرية للتأليف والترجمة).

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني(ت٤٠٣هـ) تحقيق عماد الدين أحمد حيدر(مؤسسة الكتب الثقافية, ط:١, ١٤٠٧هـ).

جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر محمد جرير الطبري(ت٣١٠ هـ) تحقيق محمود محمد شاكر, وأحمد محمد شاكر (دار هجر للطباعة, ط:١, ١٤٢٢هـ).

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني(ت٧٢٨هـ) تحقيق علي بن حسن بن ناصر, وعبد العزيز بن إبراهيم العسكر, وحمدان بن محمد الحمدان (دار العاصمة, ط:٢, ١٤١٩هـ).

الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة إملاء الحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني(ت٥٣٥هـ) تحقيق ودراسة محمد بن ربيع بن هادي المدخلي, ومحمد بن محمود أبو رحيم (دار الراية, ط:١, ١٤١٩هـ).

درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم (أشرف على طباعته ونشره دار الثقافة والنشر بجماعة الإمام محمد بن سعود, ط:١٤١١هـ).

دراسات في الأديان, اليهودية والنصرانية, للدكتور سعود بن عبد العزيز الخلف, (أضواء السلف, ط:٤, ١٤٢٥هـ).

ذم الكلام وأهله لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي(ت٤٨١هـ) قدم له وضبط نصحه وخرج أحاديثه أبو جابر عبد الله بن محمد الأنصاري (مكتبة الغرباء الأثرية).

الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله للإمام المبجل أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ) تحقيق صبري بن سلامة شاهين (دار الثبات للنشر والتوزيع, ط:١, ١٤٢٤هـ).

رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت للإمام أبي نصر عبيد الله بن سعيد الوايلي السِّجزي(٤٤٤هـ) تحقيق ودراسة محمد باكريم باعبد الله (دار الراية, ط:١, ١٤١٤هـ).

رسائل في التوحيد لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي(٦٦٠هـ) تحقيق إياد خالد الطباع (دار الفكر المعاصر, ط:١, ١٤١٥هـ).

الرد على المنطقيين أو نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية(ت٧٢٨هـ) حققه عبد الصمد شرف الدين (مؤسسة الريان, ط:١, ١٤٢٦هـ).

زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي المشهور بابن الجوزي(ت٥٩٧هـ) (المكتب الإسلامي, ط:٢, ١٤٠٤هـ).

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام أبي القاسم هبة الله ابن الحسن الطبري اللالكائي(ت٤١٨هـ) تحقيق الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي(وكالة شؤون المطبوعات والبحث العلمي لوزارة الأوقاف بالسعودية, ط:٨, ١٤٢٤هـ).

الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني(ت٤٧٨هـ) حققه سامي النشار, وفيصل بدير, وسهير محمد(منشأة المعارف بالإسكندرية, ط: ١٩٦٩م).

شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد بن عودة السَّعوي(مكتبة دار المنهاج, ط:١, ١٤٣٠هـ).

صريح السنة لأبي جعفر محمد بن أحمد بن فرح الطبري(ت٣١٠هـ) حققه وعلق عليه بدر بن يوسف المعتوق (مكتبة أهل الأثر, ط:٢, ١٤٢٦هـ).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد التركي(ت٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين, ط:٣, ١٤٠٤هـ).

الصفدية لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم(دار الهدي النبوي, ط:١, ١٤٢١هـ).

غاية المرام في علم الكلام لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي(ت٦٣١هـ) تحقيق أحمد فريد المزيدي(دار الكتب العلمية, ط:١, ١٤٢٤هـ).

فصوص الحكم لمحي الدين بن عربي الطائي(٦٣٨هـ), (دار الكتاب العربي, بيروت لبنان).

الفتوحات المكية لمحي الدين بن عربي الطائي(٦٣٨هـ), (الهيئة العامة المصرية للكتاب, ط:١٤١٠هـ).

الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي(ت٤٢٨هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي (دار الآفاق, ط:٥, ١٤٠٢هـ).

الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري(ت٤٥٦هـ) تحقيق محمد إبراهيم نصر, وعبد الرحمن عميرة (دار الجيل بيروت, ط:٢, ١٤١٦هـ).

لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١هـ) (دار المعارف).

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري(ت٣٢٤هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مكتبة النهضة المصرية, ط:١, ١٣٦٩هـ).

مشكل الحديث أو تأويل الأخبار المتشابهة لأبي بكر محمد بن الحسن ابن فورك الأصبهاني(ت٤٠٦هـ) تحقيق وتعليق دانيال جيماريه (قسم المطبوعات في المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق, ط: ٢٠٠٣م).

مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لأبي بكر محمد بن الحسن ابن فورك الأصبهاني(ت٤٠٦هـ) تحقيق وضبط أحمد عبد الرحيم السَّايح (مكتبة الثقافة الدينية, ط:١, ١٤٢٥هـ).

مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)(دار الجيل, ط: ١٤٢٠هـ).

الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني(ت٥٤٩هـ) صححه وعلق عليه أحمد فهمي محمد (دار الكتب العلمية, ط:٢, ١٤١٣هـ).

محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت٦٠٦هـ) راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد(مكتبة الكليات الأزهرية).

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ) جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وساعده ابنه محمد(مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة, ط:١٤٢٤هـ).

منهاج السنة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية(ت٧٢٨هـ) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم (أشرف على طباعته ونشره دار الثقافة والنشر بجماعة الإمام محمد بن سعود, ط:١, ١٤٠٦هـ).

نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني(ت٥٤٩هـ) حرره وصححه الفرد جيوم.

هوامش البحث

(١) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ج٢/ص٢٥٦)، والرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ص١١٥-١١٧)، وذم الكلام للهروي (ج٤/ص١٣١)، والاستقامة لابن تيمية (ج١/ص١٠٥)، والتسعينية لابن تيمية (ج٢/ص٤٦٨، ٤٨٠، ٦٨٣).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٢٢/١٢).

(٣) انظر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٩٤)، الجزء الأول، السنة ٥٤، محرم ١٤١٤هـ

(٤) انظر: دروس في العقيدة، موقع المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/book/37010/388

(٥) انظر: الإنصاف لأبي بكر الباقلاني (ص١٠٥-١٠٦)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٣٣٧)، والإرشاد إلى أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني (ص١٠٩، ١١٧)، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص١٠٦)، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (ج١٢/ص١٣٢).

(٦) مختصر الصواعق المرسلة (٦٤٦/١).

(٧) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (١٥٤٠/٤)، وتهذيب اللغة للأزهري (٩٦/٩)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٤٩٣/٤)

(٨) الفوائد الجنية لأبي الفيض الفاداني المكي (ص٩٨).

(٩) انظر: الفروق الشرعية واللغوية عند ابن القيم (ص١٣)

(١٠) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٨٦/٤)، ولسان العرب لابن منظور (٢٩٦/٣-٢٩٨).

(١١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٧٤/٤).

(١٢) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية لابن جبرين (ص١).

(١٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٢/١٢-٥٢)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١٧٢/١-١٧٤)، وحكى بعض الأقوال أئمة السنة في مصنفاتهم: كالرد على الزنادقة والجهمية لأحمد بن حنبل (ص٩٣)، وخلق أفعال العباد للبخاري (ص١٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي(٤٢١/٢-٤٢٥)، وذم الكلام للهروي(١١٨/٥-١٢٢)، وغيرهم.

(١٤) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية لأحمد بن حنبل (ص٢٦٧-٢٦٩)، والعقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي (١٧٢/١)، والرد على الجهمية للدارمي (ص٢٩٠-٢٩٤)، والحجة في بيان المحجة للتيمي (١٩١/٢)، ودرء التعارض (٢٩٢/٢-٢٩٣)، ومنهاج السنة (٣٥٩/٣-٣٦٠).

(١٥) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٥٧/٢)، والإنصاف للباقلاني (ص٦٧، ١٠٣)، ومقالات الأشعري لابن فورك (ص٦٧)، ومشكل الحديث لابن فورك (ص٦٠، ٦٨)، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص١٢٥، ١٢٧)، والإرشاد للجويني (ص١٠٥، ١١٩)، ومحصل الأفكار للرازي (ص١٨٤)، وانظر من كتب أهل السنة: الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ص١١٥-١١٧)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣٤/١٢، ٣٧٥)، والتسعينية له (٦٨٣/٢)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١٧٣/١).

(١٦) انظر: الإنصاف للباقلاني (ص٦٨)، ومقالات الأشعري لابن فورك (ص٦١)، ومحصل الأفكار للرازي (ص١٨٥)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٢٨٨، ٢٩١)، والبحر المحيط للزركشي (٣٥٤/٢). وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٥/١٢، ٢٠٢، ٥٨٣)، والتسعينية (٧٠٢/٢-٧٠٦)،

(١٧) انظر: التسعينية (٨٦٤/٣)، والجواب الصحيح (١٦٨/٢)، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١١٨/١-١١٩)، والإرشاد للجويني (ص٤٧-٤٨).

(١٨) انظر: الفصل في الملل (١١٠/١-١١١)، وتخجيل من حرف التوراة والإنجيل (٤٩٣/١-٤٩٦)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية لسعود الخلف (ص٢٧٠-٢٩٥)، وينظر: التسعينية (٨٦٣/٣)، والجواب الصحيح (١٩٣/١-١٩٤، ٣٤١).

(١٩) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/١٢، ٣٤٣).

(٢٠) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (١٣٥/١٤-١٣٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٥٤٤/٢-٥٤٥)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٧١/٤)، والجواب الصحيح (١٥٧/١-١٥٨).

(٢١) المقصود بالفلاسفة هاهنا: هم من يقال لهم: الفلاسفة الإلهيون المتأخرون، وهم المنتسبون للإسلام على وجه الخصوص، كابن سينا، والفارابي، وابن رشد الحفيد، وغيرهم ممن وافقهم من ملاحدة الفلاسفة والمتصوفة. انظر: مجموع الفتاوى (١٤/١٢، ١٩-٢٤، ٣٩٨-٤٠٢)، ودرء التعارض (٣٠٤/٢-٣٠٥)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٦٤٣/١).

(٢٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦٦/٦ ٣٠١) (١٢/ص٢٣، ٤٢، ١٤٣)، والتسعينية (ج١/ص٢٧٢-٢٧٤)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/

(٢٣) انظر: مجموع الفتاوى (ج١٢/ص٧٩)، ودرء التعارض (ج٤/ص١١٩)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١٧٩/١)..

(٢٤) الفتوحات المكية لابن عربي (١٤١/٤)، ويروى كثيرا بلفظ: وكل كلام في الوجود كلامه...سواء علينا نثره ونظامه.

(٢٥) انظر: التسعينية (٨٤٥/٣-٨٤٦).

(٢٦) انظر: االمصدر السابق (٣/٨٦٤)، والجواب الصحيح (٢/ص١٦٨)، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١/١١٨-١١٩).

(٢٧) انظر: التسعينية (٣/٨٦٣)، والجواب الصحيح (١/١٩٣-١٩٤، ٣٤١). وانظر: الفصل في الملل لابن حزم (١/١١٠-١١١)، وتخجيل من حرف التوراة والإنجيل (١/٤٩٣-٤٩٦)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (ص٢٧٠-٢٩٥).

(٢٨) انظر: التسعينية (٣/٨٦٥)، والجواب الصحيح (١/٣٤٢). وانظر: الفصل في الملل والنحل لابن حزم (١/١١٦-١١٧)، وتخجيل من حرف التوراة والإنجيل (١/٢٨٩، ٤٧٥-٤٩٢)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية لسعود الخلف (ص٢٩٦-٣٠٣)

(٢٩) انظر: التسعينية (٣/٨٦٥).

(٣٠) انظر: تمهيد الأوائل للباقلاني (ص٩٨)، والإرشاد للجويني (ص٤٧-٤٨). وقد استدرك ابن تيمية عليهم في نسبة ذلك للنصارى، وذكر أن هذا قول بعضهم ممن خاطبه متكلموا الجهمية من النِّسطورية وغيرهم، وممن تفلسف منهم على مذهب نفاة الصفات من المتفلسفة ونحو هؤلاء، وإلا فلا ريب أن النصارى مثبتة للصفات، بل غالية في ذلك. انظر: التسعينية (٣/٨٦٦).

(٣١) انظر: التسعينية (٣/٨٦٥-٨٦٦).

(٣٢) انظر: التسعينية (٣/٨٦٤).

(٣٣) انظر: المصدر نفسه (٣/٨٦٣-٨٦٤).

(٣٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/١٣٢-١٣٥، ٣٧٨)، ومنهاج السنة (١/٣١٣-٣١٤). وانظر من كتبهم: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص٦٠، ٦٨)، والإنصاف للباقلاني (ص٦٧، ١٠٣)، والإرشاد للجويني (ص١٠٥)، وأصول الدين للبغدادي (ص١٢٥).

(٣٥) انظر: التسعينية (٣/ص٩٦٩).

(٣٦) انظر: المصدر نفسه (٣/٨٦٤-٨٦٥).

(٣٧) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٣٧٦-٣٧٧)، وشرح الأصبهانية (ص٣٨٨-٣٨٩). وانظر من كتبهم: الإرشاد للجويني (ص١١٦-١١٧)، والأربعين في أصول الدين للرازي (١/٢٥٧)، وغاية المرام للآمدي (ص١٠٣-١٠٤)، وتحفة المريد للباجوري (ص١٠٦)، وغيرها.

(٣٨) الإرشاد (ص١١٦-١١٧).

(٣٩) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٥٣٤) (٧/١٧٠)، والتسعينية (٣/٩٥١). وانظر من كتبهم: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص٦٧)، والإرشاد للجويني (ص١٠٨).

(٤٠) دروس في العقيدة، موقع المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/book/37010/388.

(٤١) انظر: التسعينية (٣/٨٦٥).

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) ينظر: الجواب الصحيح -بتصرف-, (ج٤/ص٣٣٣).

(٤٥) المصدر نفسه, (ج٣/ص٣١١).

(٤٦) ينظر: المصدر نفسه, (ج٣/ص٣١١-٣١٤).

(٤٧) المراد بذلك -والله أعلم- من قال بحلول كلام الله في المصحف, أو من قال بحلوله في الصدور, كما هو قول طوائف من السالمية وغيرهم. انظر: مجموع الفتاوى, (ج١٢/ص١٥٣, ٢٩٣-٢٩٤).

(٤٨) الجواب الصحيح, (ج٣/ص٣١٤-٣١٥).

(٤٩) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٣٧٦، ٥٥٧).

(٥٠) درء التعارض (١/١٤٩). وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/١٣٦، ١٥٩)، وشرح الأصبهانية (ص٣٩٠).

(٥١) دروس في العقيدة، موقع المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/book/37010/388.

(٥٢) انظر: شرح الأصبهانية (ص٣٨٨-٣٨٩)، ومجموع الفتاوى (١٢/٥٥٦-٥٥٧).

(٥٣) شرح الأصبهانية (ص٣٨٩).

(٥٤) الملحة في الاعتقاد –ضمن رسائل في التوحيد– (ص٢٠).

(٥٥) الإنصاف (ص٩٢).

(٥٦) انظر: مجموع الفتاوى (٥٥٦/١٢–٥٥٧)، وشرح الأصبهانية (ص٣٨٨).

(٥٧) انظر: مجموع الفتاوى (٨١/١٧–٨٢).

(٥٨) مجموع الفتاوى (٢٦٦/١٢).

(٥٩) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/١٢، ٤٢، ٣٩٨)، والتسعينية (٢٧٢/١) (٩٦٩/٣–٩٧٠)، وبغية المرتاد (ص٣٨٤)، والصفدية (٩/١، ٢٤٩).

(٦٠) انظر: مجموع الفتاوى (١٢٠/١٢، ٤٠٢–٤٠٣)، والصفدية (٢٤٩/١–٩٧٠). وانظر من كتبهم: الإنصاف للباقلاني (ص٩٠ /١١٤)، والإرشاد للجويني(ص١٣٤)، وغاية المرام للآمدي (ص١٠٥–١٠٦).

(٦١) انظر: مجموع الفتاوى (٥٤٠/٦)، والتسعينية (٩٦٩/٣–٩٧٠).

(٦٢) انظر: التسعينية (٩٦٩/٣)، والصفدية (٢٤٩/١). وانظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١٨٩/١).

(٦٣) انظر: الصفدية (٢٤٩/١) ودرء التعارض (٣٦١/٥)، وانظر: فصوص الحكم لابن عربي (٦٣/١)، ولطائف الأسرار له أيضا (ص٤٩)، والفتوحات المكية (٢٥٢/٢).

(٦٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٢٠/١٢)، والصفدية (٢٤٩/١).

(٦٥) انظر: فصوص الحكم لابن عربي (٦٣/١)، ولطائف الأسرار له أيضا (ص٤٩)، والفتوحات المكية (٢٥٢/٢).

(٦٦) الصفدية (٢٤٩/١).

(٦٧) مجموع الفتاوى (٥٥٦/١٢–٥٥٧).

(٦٨) انظر: التسعينية (٩٧٢/٣–٩٧٣).

(٦٩) انظر: درء التعارض (١١٩/٤–١٢٠)، والتسعينية (٧٠٤/٢) (٩٥١/٣). وانظر من كتبهم: نهاية الإقدام للشهرستاني (ص٢٣٦)، ومحصل الأفكار للرازي (ص١٧٢، ١٨٤)، وأبكار الأفكار للآمدي (٣٩٨/١).

(٧٠) انظر: مجموع الفتاوى (٥٩٥/١٢–٥٩٦) والرد على المنطقيين (ص٤٦٣).

(٧١) انظر: درء التعارض (١١٩/٤–١٢٠).

(٧٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥٩٦/١٢).

(٧٣) انظر: التسعينية (٩٦٩/٣–٩٧٠).

(٧٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩/١٢، ٣٥١)، والجواب الصحيح (٣١١/٣).

(٧٥) مجموع الفتاوى (٤٠٤/١٢).

(٧٦) انظر: نهاية الإقدام (ص٢٣٦)، ومحصل الأفكار (ص١٧٢، ١٨٤)، وأبكار الأفكار (ج١/ص٣٩٨).

(٧٧) انظر: درء التعارض (١١٩/٤–١٢٠).

(٧٨) مجموع الفتاوى (٢٦٨/١٢–٢٦٩).